

... وانكشفت اللعبة !

النظام حدد منذ البداية اطار وتوجيه اللعبة الانتخابية الجديدة في تجاهل تام للشروط الدنيا التي كان من شأنها ان تحقق فعلا بعض المكاسب الديمقراطية ، لا يبتغي من وراء ذلك سوى تحقيق اغراضه والاستفادة كاملة الاستفادة من الاوضاع « الجديدة » .

فلم يعد المطروح بالنسبة لهذه القواعد هو التساؤل عن « الى اين نسير » ، ذلك ان رفض الدخول في اللعبة بدون قيد ولا شرط واختيار طريق النضال الديمقراطي الفعلي لهو الكفيل باحباط مخططات النظام الاقطاعي ودعم النضال الجماهيري ، ويجنب في نفس الوقت طرح الاسئلة البديهية بعد ان يفوت الاوان ، اي يعط التورط وتزكية اللعبة .

وهذا الاختيار نفسه ، يتأكد يوميا من خلال نضالات الجماهير الكادحة ، تلك النضالات التي عمت مختلف القطاعات - النسيج ، النقل ، البنوك ... - تعبيرا عن رفض اوسع الجماهير لسياسة الحكم واساليبه ، وتصميمها وعزمها على مواصلة النضال من اجل تحسين شروطها المعيشية وتحقيق مكتسبات ديمقراطية حقيقية .

ان بلورة خط نضالي في هذا الاتجاه ، يضع في مقدمة اهدافه تحقيق المطالب الديمقراطية الادنى التي تسمح بتطوير الحركة التقدمية وتصعيد نضالها وتدعيم مواقعها السياسية والتنظيمية ، لمن شأنه ان يوفر شروطا افضل للنضال ضد الحكم بالمساهمة الواعية الفعالة للجماهير الشعبية وتوحيد وتظافر جهود الحركة التقدمية والوطنية المغربية .

الاعتداءات على المناضلين من طرف التنظيمات التفرقة عن اجهزة النظام القمعية التي لا تتردد في استعمال ابشع الاساليب من قتل وتشويه ، واختطاف وتعذيب وتكيد ...

كل هذا يجري في ظل « التجربة الديمقراطية الجديدة » ، هذه التجربة التي تميزت باستمرار النظام في ممارسة « اساليبه الانتخابية » المعهودة واستتباب الجديد منها مستخدما في ذلك كل اجهزة الدولة وخاصة جهازه الاداري الذي اعد واشرف على تنفيذ العملية الانتخابية ، ثم الجهاز القضائي الذي لم يتأخر في الدخول الى المعركة لاتمام ما لم تتمكن الادارة من تنفيذه .

ولقد تميزت الحلقة الاخيرة من هذا المسلسل الانتخابي بالتدخل السافر والمفضوح للحكم في « انتخاب » اعضاء المجالس الاقليمية المنبثقة عن المجالس القروية والبلدية . هذا الانتخاب الذي يمكن اعتباره في نهاية الامر مجرد تعيين مباشر . وفي نفس الوقت يبادر النظام باعفاء التجار والحرفيين من تكوين لوائحهم وتعيين مرشحينهم ، في انتظار توليه عملية الانتخاب نفسها .

ولقد استهدف النظام ، منذ انطلاق « المسلسل الديمقراطي » ، توريط وسجن الحركة التقدمية في اللعبة ، وتجريدها من اية امكانية للاستمرار في خطها النضالي الحقيقي واضعافها لصالح دعم مشروعيتها وتثبيت ركائزها وضمان استمرار بقائه ، معتمدا في ذلك على المساومة مع بعض القادة في اطار سياسة الانفتاح والمغرب الجديد .

وهذا ما لم تتخذ له القواعد المناضلة للحركة التقدمية والوطنية المغربية . فلقد ادركت ان

ونحن على ابواب السنة الحادية والعشرين من الاستقلال الشكلي لبلادنا ، لا زالت الجماهير الشعبية المغربية تعيش في المحن والمصاعب نتيجة السياسة الخرقاء التي يتبعها النظام الرجعي في جميع الميادين .

لقد وصلت الازمة الاقتصادية الى حدود قل ما شهدها المغرب سابقا : فالمواد التموينية الاساسية اصبحت في غير متناول الجماهير ان لم تكن مفقودة تماما ، في حين ان التجار الصغار انفسهم يتعرضون حاليا لكل انواع الاضطهاد المادي والمعنوي . وفي الوقت الذي تجمد فيه عاملة الاجور بدعوى « السلم الاجتماعي » لصالح القضية الوطنية ، يتفاحش الارتقاع في الاسعار بشكل لم يسبق له مثيل .

ففي هذا الاطار ، تستمر المهزلة المساوية للمحاكمات الصورية باصدار احكام قاسية ضد 178 مناضلا تقديما بالدار البيضاء : احكام عديدة بالسجن المؤبد ، وعشرات الاحكام بسنوات من السجن ... كل ذلك بعد شهور عديدة من التعذيب الوحشي الذي اصبح اسلوبا عاديا لدى الشرطة المغربية .

وكوسيلة وقائية من انفجار نقمة الجماهير ، يطلق العنان لكل اجهزة النظام للتصعيد من حملاتها القمعية بشتى الاساليب .

وقبلها يصدر حكم بسنتين سجنا نافذة في حق مناضلين اتحاديين بتهمة توزيع منشور حول وضعية التعليم ...

وزيادة على سلسلة المحاكمات والاعتقالات المستمرة في المدن والبادي ضد التقدميين والوطنيين وحتى المواطنين العزل ، تقشقت

محاكمة الدار البيضاء

أحكام بالسجن المؤبد ضد

٤٤ مناضلا تقديما

في هذا العدد :

- الميزانية الجديدة في خدمة الاقلية المستغلة

- انتفاضة الجماهير الشعبية المصرية

- عناصر جديدة في ملف الشهيد بنبركة

احكام بالسجن المؤبد ضد مناضلين تقدميين بالدار البيضاء

دشن النظام المغربي سنة التضامن مع السجناء السياسيين باصدار حكما بالسجن المؤبد على ٤٤ من التقدميين المغاربة من بينهم خمسة يوجدون رهن الاعتقال وهم :

عبد الله زعزاع - نودا عبد الرحمن - ابراهيم السرفاتي - عبد الستاح الفاكحاني - بلعباس المشتري .

وتترواح الاحكام الاخرى بين ٣٠ سنة سجنا وخمس سنوات موقوفة التنفيذ . ومما يثير الانتباه ان المحكمة لم تبرأ ساحة اي متهم بل اكثر من ذلك حكمت بسنتين سجنا نافذة وغرامة ٥٠٠٠ درهم على الجميع اضافة على الاحكام الاخرى بحجة عدم حسن السلوك خلال المحاكمة .

ومعلوم ان هذه المحاولة كانت خرقا سافرا آخر لاسط حقوق الانسان المعترف بها دوليا . فقد استمر الاعتقال قبل المحاكمة شهورا عديدة ومورس في حق المعتقلين اساليب تعذيبية بشعة ولم يقدموا لقاضي التحقيق والمحاكمة الا بعد اضرابات على الطعام دامت عدة

اسابيع . وخلال المحاكمة استعملت الرأسة اساليب فاشيستية لمنع المتهمين من ممارسة حقهم في الدفاع ورفضت قراءة صك الاتهام الذي يتابع على اسايه المعتقلون . ولم تعر المحكمة اي اهتمام لخرق البوليس للقوانين تجاه المعتقلين . وقد ادى كل هذا بالمناضلين المتابعين بالاحتجاج ثم القيام باضراب على الكلام بالنسبة للبعض منهم خصوصا حينما فرض رئيس المحكمة اخلاء القاعة وادخال المتهمين واحدا تلو الاخر . واحتج الدفاع هو ايضا على هذه الاساليب وعلى الضغوط القمعية التي مورست عليه ايضا .

وعبر الرأي العام الدولي خصوصا في اوربا وعلى طريق منظماته الديمقراطية السياسية والنقابية على استنكاره واحتجائه لهذه الاساليب المتبعة من طرف النظام الاستبدادي في المغرب . وفي هذا الاطار نظمت جمعية المغاربة بفرنسا تجمعا جماهيريا حضرته عدة منظمات فرنسية للتضامن مع كافة المعتقلين السياسيين في المغرب .

محاكمات •• اعتقالات ، اعتداءات •••

لا زالت الاجهزة القمعية تواصل حملة الاعتقالات الواسعة والاعتداءات على المناضلين التقدميين والوطنيين وبشكل خاص ضد المناضلين الاتحاديين :

- ففي فاس اصدرت المحكمة الابتدائية بأمر من السلطة حكما قاسيا على المناضل الاتحادي محمد شقور وذلك بسنة سجن نافذا وغرامة تصل الى مليون سنتيم وقد قضى الاخ شقور ١١ يوما في السجن بعد ان اعتقله رجال السلطة في تاوانات يوم ١١ يناير ووجهت له تهمة توزيع منشور يحث على الاضراب .

- وفي تارودانت ألقت السلطات القبض على المناضلين الاتحاديين البشير أفغرو كبور نايت مولاي وحسن افغرو وحמיד السالمي ومعلوم ان هذا الاخير قد سبق له ان قضى الفترة ما بين ٣ و ٢١ يناير ، في السجن على اثر نجاحه في المحاكمة التي أخلت سبيله .

- كما القي القبض في الرباط على المناضلين الاتحاديين محمد خاجي ومحمد الجندي وهما طالبين في كلية الحقوق .

- وفي جماعة كطاية (نواحي بني ملال) تم اعتقال مستشارين استقلاليين لمدة يومين للضغط عليهم في انتخابات مجالس العمالات والاقاليم .

وفي نفس الاطار تم اعتقال مناضلين استقلاليين بدائرة القصبية .

- وفي اولاد بلفاع اعتقل الخليفة وأعوانه الانتخابات البلدية في تارودانت وقدم الى احد المواطنين وجده بعد تجريدة من ثيابته . كما تم اعتقال المناضل الاستقلالي الحاج سعيد بلحسن وأخرج من دوار القصبية حيث يقطن وتم الاعتداء عليه بالضرب من طرف نفس الخليفة وأعوانه المخازية .

- وفي اكدير لجأت السلطة الى اسلوب آخر سبق ان طبق في الشهر الماضي في اسفي والبيضاء ، وهو تسليط جماعة من اعوانها أو « مصالحتها الخاصة » على المناضلين ، وقد تعرض لهذا الاسلوب المناضل الاتحادي الاخ عبد الله العروجي الذي تعرض للضرب الوحشي يوم ٢٤ يناير ١٩٧٧ .

ان هذه الوقائع تظهر بجلاء ان اجهزة القمع لا تنفك تمارس اساليبها القمعية بل اكثر من ذلك فانما تطورها .

التجار الصغار يشتون أضرابا انذاريا

الاحتكاريون الكبار الذين يحققون ارباحا ضخمة في المضاربات في المواد الاساسية خصوصا الدقيق والسكر والشاي بتواطؤ مكشوف مع البورجوازية البيروقراطية ومن جهة اخرى تسلط نفس هؤلاء البيروقراطيين على التجار الصغار باثقالهم بالضرائب وتخفيض نسبة ارباحهم الى اقصى حد وبلاضافة الى القمع المثار اليه .

وبلاضافة الى التجار الصغار في الدار البيضاء بلغ التخمر كل انحاء البلاد وهناك عدة محاولات في عدة مدن لشن اضرابات مماثلة (مثل ما وقع في طنجة ومراكش) .

ان النظام بتوجيهه اللوم والضربات الى التجار الصغار يحاول مرة اخرى تطبيق سياسة « فرق تسد » بخلق تناقضات وسط الطبقات الشعبية المغربية وتغطية مسؤوليته هو وحده في تدهور الحالة المعيشية لكافة الجماهير .

في صبيحة يوم الجمعة ٢ فبراير ١٩٧٧ قام التجار الصغار بالدار البيضاء باغلاق دكاكينهم احتجاجا على الارهاب الاقتصادي الذي تشنه عليهم الدولة بتحميلهم بشكل سافر مسؤولية الزيادة في اسعار المواد الغذائية الاساسية . وهكذا فان هذه الفئة الشعبية تجد نفسها اليوم ككبش الضحية لالهاء المواطنين عن الفشل الذريع للسياسة الاقتصادية للنظام . وقد سبق لهذا الاخير ان انتهج اسلوبا مماثلا منذ سنوات ولم يتردد في استعمال شتى الوسائل لتأليب الرأي العام ضد هؤلاء المواطنين ومن هذه الوسائل : اطلاق العنان لقوات « السيمي » والقوات الاحتياطية لاغلاق بعض المتاجر عقابا على « الزيادة غير المشروعة في الاثمان » واطلاق العنان ايضا لمعقلي اجهزته الاعلامية ضدهم .

ومعلوم ان التاجر الصغير يجد نفسه بين المطرقة والسندان ، فمن جهة

عمال النقل الحضري يواصلون نضالاتهم

خصوصا في هذه الظروف التي يصل فيها ايجار المنازل ارقاما خيالية في العاصمة . وكالعادة استعانت ادارة الحافلات بالسلطة لقمع المضربين بتطويقهم في بورصة الشغل من طرف قوات البوليس المتنقل (سيمي) مدة ثلاثة ايام قبل ان تصدر قرارا بطردهم خارقة بذلك كل القوانين . وقد عوضت الادارة هؤلاء العمال التسعمائة بأخرين مستغلة في ذلك البطالة الفاحشة ومتجنبة شلل التنقل في العاصمة وما ينتج عنه من عواقب مباشرة على سير الادارات الوزارية على الخصوص بدل ان تلبي مطالب العمال المشروعة . ان التهديد بالفصل من العمل بسبب ممارسة حق

ما ان انهى عمال النقل الحضري بطنجة اضرابهم الذي دام عدة اسابيع والذي واجهته السلطات بالقمع قبل ان ترسخ لمطالبهم ، حتى اندلعت اضرابات اخرى في عدة مدن وفي نفس القطاع الحيوي .

وفي الرباط ومنذ ٢٧ يناير يقوم عمال وكالة النقل الحضري والذين يبلغ عددهم ٩٠٠ عاملا باضراب عام من اجل تحقيق زيادة في الاجور ب ٢٠ ٪ وعدت بها الادارة منذ اربع سنوات ولم تحقق هذا الوعد لحد الان رغم ان هذا القدر اصبح غير كاف نتيجة غلاء المعيشة المتفاحش . بلاضافة الى ذلك يطالب العمال المضربون ببناء او توفير مساكن للمستخدمين

الاضراب يعتبر جريمة لا في حق هؤلاء العمال وعائلاتهم فحسب بل في حق الطبقة العاملة المغربية والشعب المغربي كافة .

وفي القنيطرة يستمر اضراب عمال الحافلات منذ اكثر من اسبوع وقد شلت حركة النقل في المدينة خلال هذه المدة وبما ان هذه المدينة ليست بالعاصمة فقد فضلت السلطة الا تولي اي اهتمام لهذا الاضراب . ويطالب هؤلاء العمال كرفاقهم في الرباط وطنجة والدار البيضاء بالزيادة في الاجور وضمان علاوة السكن والزيادة في التعويضات الاخرى .

وتعرف مدينة مكناس ايضا هذه الاضرابات وبنفس المطالب . وفي وجدة شن عمال النقل الحضري اضرابا انذاريا يوم ٣ فبراير لمدة ٢٠ ساعة .

عناصر جديدة في ملف الشهيد بنبركة

على ان هذه اللائحة مكتوبة بخط يد لومارشان، محامي فيجور ، وذلك بالرغم من اصراره على نفي ذلك .

ومن جهة ثانية ، تقدم مجددا محامو عائلة الشهيد بطلبهم في الكشف عن الوثائق التي توجد في حوزة « السيدك » (جهاز محاربة التجسس) الذي احتفظ بها كوئائق سرية بدعوى صيانة سرية الدفاع الوطني . وقد اكد المحامون ان هذا المجرر اصبح باطلا بعد مرور ازيد من ١١ سنة .

وإذا كانت هذه العناصر الجديدة تعتبر خطوة ايجابية للدفع بالتحقيق نحو الكشف عن كل الحقيقة ، وتوضيح الملف القضائي توضيحا كاملا ، فإن هذا لا يمنع ان المسؤولية السياسية عن عملية الاختطاف والاغتيال معروفة مسبقا ومحددة في النظام الرجعي المغربي ، وعناصره النفذة التي لا زال البعض منها يشغل مناصب في قمة جهاز الدولة .

لا زالت عائلة الشهيد المهدي ومحاميها يواصلون مجهوداتهم من أجل توضيح الملف القضائي لعملية الاختطاف والاغتيال ، وكشف كل الحقيقة عن هذه العملية .

وهكذا فبعد الدعوى ضد الاغتيال التي تقدمت بها عائلة الشهيد والتي حالت دون اغلاق الملف بعد مرور ١٠ سنوات ، لا يزال التحقيق مفتوحا رسميا وذلك بعد أن تم تعيين قاضي تحقيق جديد .

وفي هذا الإطار يركز المحامون على ضرورة توضيح العناصر الغامضة في الملف واهمها الوثيقة التي عثر عليها في حقيبة احد المتهمين الاساسيين : جورج فيجور ، الذي انتحر في ظروف غامضة .

وتتضمن هذه الوثيقة لائحة من الاسئلة ، تشير كل الدلائل على انها حضرت بغرض « استنطاق » الشهيد المهدي . وقد اكد البحث

وتعميقه لمفهوم التحرير في صفوف الجماهير جعلته يصبح خطرا على النظام الاقطاعي ومصالح الاستعمار الجديد معا ادى بهما الى التآمر عليه بشتى الوسائل بهدف عرقلة نضاله ثم تصفيته . ولقد بلغ التآمر ذروته في العملية المعروفة باسم « أيكوفيون » المنظمة من طرف القوى العسكرية الفرنسية الاسبانية بتواطء مع النظام المغربي ، والتي استهدفت ردع جيش التحرير واضعافه . ولقد تلت هذه العملية سلسلة من المؤامرات والخدع تجلت أساسا في :

- محاولة تحريف المناضلين بفتح مجالات الثراء امامهم بغرض توريثهم في عمليات بعيدة عن مجال النضال .

- التلغيم والدفع بعناصر موالية للنظام داخل صفوف جيش التحرير من أجل خلق البلبلة والدفع بالقواعد الى الاحتراف الداخلي، وفي نفس الوقت تسليط الضباط ذوي الاتجاهات الاستعمارية لتتبع تحركات العناصر القيادية .

- وامام عدم جدوى هذه المحاولات لجأ النظام الى سياسة المواجهة المباشرة ، فاعتقل العناصر القيادية ، وفرض حل جيش التحرير في شهر فبراير ١٩٦٠ .

وبعد مرور ١٧ سنة عن هذا الحدث ، لا تزال الاهداف الاساسية التي ناضل جيش التحرير من أجلها لم تتحقق بعد ، ولا زالت السيادة الوطنية عرضة للمناقضة والمساومة ، ولا زالت اجزاء من التراب الوطني تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة ، في حين ان السيادة الشعبية تتعرض لشتى المناورات والتزييف .

بعد مرور ١٧ سنة على حل جيش التحرير

وان العمليات البطولية التي خاضتها وحدات جيش التحرير ضد القوات الاستعمارية قد جعلت منه المعبر الحقيقي عن مطامح الجماهير الشعبية التواقفة الى التحرير الفعلي . ويوما عن يوم تتسع قاعدته الشعبية بالتفاف المنظمات التقدمية ، السياسية منها والاجتماعية ، لتنظيم الدعم المادي والمعنوي . غير ان تصاعد شعبية جيش التحرير

ان انتقال جيش التحرير من الشمال الى الجنوب ، اثر الاعلان عن الاستقلال السوري سنة ١٩٥٦ ، كان ضمن رفض سياسة المساومة التي تعرضت لها السيادة الوطنية ، وفي إطار مهمة اتمام تحرير الاراضي الصحراوية الخاضعة للنفوذ الاسباني والفرنسي ، وخلق قاعدة خلفية لدعم الثورة الجزائرية والمساهمة فيها .

نضال الجماهير الاسبانية من اجل الديموقراطية

خلاصة وعبرة

بالماضي ومنع التطور التاريخي بالعمل على تحقيق استمرارية النظام الديكتاتوري مستعملة في ذلك شتى الوسائل .

اما العبرة او الدرس الذي يمكن استخلاصه من ايجابيات هذه التجربة فيمكن في سلوك الحركة التقدمية والذي يميز اساسا بالاجابيت التالية :

- وضع التكتيك والحلول المرحلية في إطار استراتيجية شاملة وقادرة ، استراتيجية للتغيير الديموقراطي والنضال الحازم ضد النظام الديكتاتوري اللاشعري .

ولقد بذل المناضلون التقدميون كل التضحيات اللازمة لاستمرار نضالهم في ظروف صعبة ، ظروف الديكتاتورية الفاشية ، مبتدعين الاساليب النضالية الضرورية للتكيف مع الاوضاع ، ضامنين ارتباطهم بالجماهير كيفما كانت الظروف .

- ان هذا الخط الاستراتيجي الواضح قد حدد خطا فاصلا ما بين المساومة مع النظام ، وما بين تحقيق الحلول المرحلية التي تخدم التقدم في تغيير موازين القوى لصالح الجماهير .

(البقية على ص 6)

تعمل على ان الاستفادة منه كامل الاستفادة ومن أجل ذلك ، فانها لم تقف منه موقفا رافضا سلبي ، بل استطاعت صياغة شعارات نضالية جعلت منها شروطا ادنى للمساهمة في اي مسلسل ديموقراطي ، في حين ان النضال من أجل هذه الشعارات مستمر يوميا ولا يزيد الا تكثيفا وتضاعفا .

ومن شأن تحقيق هذه الشروط - اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، الشرعية لكل الاحزاب الديموقراطيين . - ان يشكل مكاسب سياسية هامة بالنسبة للحركة التقدمية ، في حين ان النضال المطلب الجماهيري المتعدد الاشكال (اضرابات ، مظاهرات ، احتجاجات ...) يشق طريقه يوميا نحو تحقيق المزيد من المكتسبات الاقتصادية لصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة عامة .

ان خلاصة هذه التجربة توضح لنا ان التطورات الجديدة والاضاع الراهنة ، هي مجملها لصالح الحركة التقدمية التي حققت من خلالها مكاسب ايجابية لصالح نضال الجماهير الاسبانية من أجل الديموقراطية وذلك بالرغم من محاولات الرجعية والفاشية التثبث

في العديدين ٨ و ٩ من « الاختيار الثوري » حاولنا التطرق لاهم التطورات السياسية التي عرفتها اسبانيا منذ انتهاء الحرب الاهلية ، ومن خلال هذه التطورات تناول التجربة النضالية التي خاضتها الجماهير الاسبانية من أجل الديموقراطية وبقيادة حركتها التقدمية .

وان ابرز مميزات مراحل النضال ضد النظام الديكتاتوري قد اتضح في الصمود الرائع الذي اظهرته هذه الحركة ، والنفس الطويل الذي خاضت به نضالا مريرا ضد الفاشية ، مبتدعة اساليب جديدة ، سرية ، شبه سرية ، او علنية ، وذلك في إطار استراتيجية واضحة وثابتة ، لا تتأثر بالمرونة او التاكثيك اللازم لكل مرحلة .

اما خلال الحقبة الاخيرة حيث اضطر النظام للبحث عن « مخرج ديموقراطي » نتيجة تطوره الداخلي والظروف السياسية الدولية العامة من جهة ، ومن جهة ثانية واساسا نتيجة الضغط الجماهيري المتواصل والنضال الدؤوب للحركة التقدمية ، فلقد تمكنت هذه الاخيرة من ان تقيم الظروف الجديد تقييما صحيحا وان

الميزانية الجديدة في

المرافق
القصر الملكي - الوزارة الاولى - الشؤون الادارية - الداخلية - الخارجية - المالية الاوقات - للدفاع الوطني - المحل مجلس النواب - النفقات المختلفة
السياحة والتعمير والسكنى - التجارة والصناعة والمناجم والبحرية - الفلاحة والاصلاح الزراعي - الاشغال العمومية والموصلات والبريد والهاتف والتلفراف
التعليم - للشغل والشؤون الاجتماعية للشبيبة والرياضة - الصحة العمومية للتعاون وتكوين الاطارات - الانمائش الوطني - الشؤون الثقافية

ولكونها تأتي في ظروف التازم الشديد للوضعية العيشية للجماهير في الوقت نفسه الذي يستمر فيه الحكم في تطبيق لبعته الانتخابية الجديدة .

وحاول النظام مرة اخرى تزييف هذه الوضعية باللعب على الارقام وعلى توزيعها وبأخذ اجراءات ظرفية حول الاجور لا تأثير لها على بؤس اوسع الجماهير الكادحة .

اعلن النظام في اواخر شهر ديسمبر المنصرم على ميزانيته لسنة ١٩٧٧ ، والملاحظ مرة اخرى انه مستمر في فرض اختياراته الاقتصادية على الجماهير الشعبية التي سنؤدي كما هي العادة ثمن هذه الاختيارات دون ان يكون لها الحق في التمييز على رأبها .

وتكتسي ميزانية ١٩٧٧ ، اهمية خاصة لكونها تشكل اخر ميزانية في التصميم الخماسي الحالي

١ - تزييف الواقع من خلال الارقام

ضرائب واعباء ثقيلة على الجماهير ، لكن ممارسته في السنوات المسالفة من التصميم الخماسي الحالي اظهرت انه ينفخ في انتقيلات ولا يحقق منها الا جزءا بسيطا والجهد التالي يوضح ذلك

هل صحيح ان الدولة تخصص اكثر من ١١ مليون درهما في الاستثمارات ؟
يدعي النظام ان ميزانية الاستثمارات لهذه السنة ستباج ١١٧٤٤ مليون درهم اي بزيادة ١٩ ٪ عن السنة الماضية ، وفرض من اجل ذلك

السنة	مخصصات الاستثمار المعلن عنها في البداية بملايين الدراهم	نسبة ما انجز من هذه المخصصات
١٩٦٣	٢٠٣٨	٥١ ٪
١٩٦٤	٣٣٣٦	٦٢ ٪
١٩٦٥	٦٢٨٨	٧٧ ٪
١٩٦٦	٩٤٦٤	٥٦ ٪
		المعدل : ٦٠ ٪

من الجداول الثلاثة اعلاه يمكن ملاحظة ما يلي :
● ان الدولة عندما تعلن انها تخصص ١١٧٤٤ مليون درهما للاستثمارات من اجل النمو فانها تغالط الجماهير لان ٦٢ ٪ من هذا المبلغ يخص وينفق على تسيير مرافق الدولة باجهزتها القمعية وشؤونها الادارية ومن اجل دعايتها ونشر ايديولوجيتها عن طريق اجهزتها الاعلامية ومصاريف السير الاداري المحض . ويأخذ هذا المجال ايضا ٥٩ ٪ من مجموع الميزانية .

● ان الدولة لا تخصص بالفعل الا ٣٦ ٪ مما تعلنه في المرافق الاقتصادية وذلك دون الدخول الان في التفاصيل التي تظهر لصالح من يسخر هذا الاستثمار . ونلاحظ ايضا ان هذا الميدان يحصل فقط على ٢٤ ٪ من مجموع نفقات الدولة بالرغم من ان من واجب الدولة ولو في اطار اختياراتها الحالية التدخل في هذه الميادين باعتبار ضعف الراسمال الوطني الناتج عن الهياكل الحالية والتبعية للامبريالية زيادة على ان الراسمال الاجنبي لا يهيم بالطبع نمو المغرب وتقدمه .

● ونلاحظ اخيرا ان - وان كانت الدولة تشتكي على لسان رئيس الدولة من عبيء التعليم - كل المجالات التي تهتم المواطنين بشكل مباشر مثل التعليم والصحة والشغل والثقافة وغيرها لا تحظى الا ب ١٧ ٪ من النفقات الاجمالية للدولة .
والخلاصة ان من يستفيد في الحقيقة من نفقات الدولة هي الاقلية الحاكمة والتسلطة على جهاز الدولة والتي تسخر ، لخدمة مصالحها وصيانتها ، في حين ان الاعتمادات المخصصة لفائدة اوسع الجماهير لا تشكل الا جزءا بسيطا من المجموع .

مبالغ فيه الى اتصى حد من اجل اظهار ان هناك تنمية وتقدم اقتصادي .

في الثلاث سنوات (٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥) ١١٢٠ مليوناً واعتبرته انتصاراً لها لانه لم يبلغ ما كانت تتوقمه في حالة انجاز كل البرامج مائة في مائة وهو ٤٩٨٩ مليون درهما .

من خلال كل هذا نرى :

● ان النظام لا يصرف الا جزءا من العبيء المالي الثقيل الذي يضعه على كاهل الجماهير الشعبية والذي يجره بضرورة التنموية .
● وبالرغم من كل ذلك يحصل عجز فعلي - رغم تمويلات النظام - يفرض على الجماهير الكادحة تادية القسط الاوفر من هذا العجز في الميزانية المقبلة .

فالدولة اذن تصرف ٦٠ ٪ فقط مما تدعي انها تخصصه للاستثمارات التنموية ، وبالتالي فان رقم ١١٧٤٤ مليون درهما المعلن لسنة ١٩٧٧

- ما معنى العجز المالي الذي تعلنه الدولة ؟

ان الدولة تتستر وراء مبالغتها في تقديرات الاستثمار لتعلن منذ البداية توقع عجز ضخم في اخر السنة .

ولكن ، وبما انها لم تصرف الا ٦٠ ٪ مما تدعي انها تخصصه للاستثمار ، فالعروض الا يكون هناك عجز على الاطلاق ، بل على العكس من ذلك يجب ان يكون هناك فائضا . ففي الثلاث سنوات الاولى من التصميم الخماسي كانت قد قدرت ميزانية الاستثمارات في المجموع بـ ١١٨٦٣ مليون درهما انجز منها ٨١٢٣ ، وبالتالي كان من اللازم ان يكون هناك فائضا يبلغ ٣٧٤٠ مليون بالرغم من ذلك اعلنت الدولة عجزا يبلغ

٢ - افراغ مخصصات الاستثمار في ميزانية التسيير .

٣ - الدولة تمول نفسها على حساب وضعية ومستقبل الجماهير .

تعتمد الدولة في تمويل ميزانيتها بالاساس على تصدير اكثر ما يمكن من الخيرات المعدنية والبحرية وعلى القروض الاجنبية وهذا ان كان ناتجا عن طبيعة النظام الكمبرادورية فانه يزيد من تشديد الهمينة الامبريالية على بلادنا . كما تعتمد الدولة في مداخيلها على الضرائب التي ما فتئت تنقل كاهل الجماهير الشعبية .

حساب التنمية .
والملاحظة الثانية تتعلق بما تسميه الدولة اعتمادات الاستثمار ، فاذا كان هذا التسيير يعني بالنسبة للجميع المخصصات من اجل النمو الاقتصادي فان نظرة على جدول الميزانية المقدمه من طرف الدولة يظهر ان جزءا كبيرا من هذه المخصصات تصب في ميادين لا علاقة لها مباشرة بالتنمية وتكون في الحقيقة اضافات لتسيير الدولة :

من المعتاد فصل ميزانية الاستثمارات والتجهيز من اجل النمو الاقتصادي عن مخصصات تسيير اجوزة الدولة (ميزانية التسيير) . ويتبع النظام ظاهريا هذا التقسيم حينما يعلن ان الاستثمارات ستبلغ مخصصاتها هذه السنة ١١٧٤٤ مليون درهما ومخصصات التسيير ٨٨٨٥ مليون درهم . والملاحظ في البداية ان المقارنة بين هذين الرقمين تظهر مدى الامكانيات التي تخصصها الدولة لتسييرها وبالتالي التبخير الاجمالي الذي يتم على

خدمة الأقلية المستغلة

تحصيل أكثر مما كانت تتوقعه بالنسبة لسنة كاملة .

أما الضرائب المباشرة أي على الأرباح في التجارة والفلاحة وعلى الشركات والبنوك وغير ذلك فإن الدولة لا تقدر لها إلا ١٦٣٩ مليون من الدراهم وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التجار الصغار والفلاحين الفقراء وصغار الحرفيين يؤدون أكثر من طاقاتهم في ضرائب الباتانت والترتيب ، يظهر بكل وضوح أن المستغلين من اقطاعيين وبورجوازيين وشركات لا يؤدون إلا الجزء الضئيل من الضرائب المفروضة عليهم .

والخلاصة أن الضرائب والقروض الأجنبية تكون حوالي ٦٠ ٪ من مجموع اعتمادات تحويل الدولة ، ولا يساهم البورجوازيين والقطاعيين في هذا التمويل إلا بالجزء القليل بينما يثقل النظام للضرائب المفروضة على كامل الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين فقراء وحرفيين وتجار صغار . ويشكل استنزاف الخيرات المعدنية والبحرية ، بدون تخطيط يراعي المصالح الوطنية، أكبر جزء من بقية الميزانية بينما الشركات والمؤسسات التي تساهم فيها الدولة نفسها لا تؤدي نصيبها (القطاع العام والنصف العام مثل البريد والطيران والموانئ وغيرها) ، وذلك ناتج عن التبذير الفاحش فيها وتسلط البيروقراطيين والانتفاعيين عليها .

٤ - الزيادة في الأجور حل ظرفي زائف :

● الزيادة تقييد بالاساس كبار الموظفين : من بين ٦٣٠ مليون درهما المخصصة لهذه الزيادة قرر النظام أن تخصص منها ٢٣٠ مليوناً للتعويضات والمعاونات ويعرف الجميع أن من يحظى بنصيب الأسد من هذه التعويضات هم كبار الموظفين (في التنقلات مثلاً ٠٠٠) . وتقرر أيضاً أن تكون الزيادة بالنسبة لهذه الفئة من الموظفين ٨٧٨ ٪ أي أنها ستوفر لهم في هذه الحالة زيادة شهرية تبلغ حوالي ٣٥٠ درهما .

● أما بالنسبة للمستخدمين وصغار الموظفين : فإن الراتب الأساسي سنة ١٩٧٣ كان لدى الدولة هو ٤٦٣ درهما والزيادة الحالية (١٢٥ ٪) تصل إلى ٥٧ درهما وبالتالي نرى أنهم يستفيدون بحوالي ١٦ ٪ فقط مما يستفيد منه الموظف الكبير .

وهذه الزيادة لن تغير شيئاً من التدهور المستمر في القدرة الشرائية للموظفين الصغار فإذا كانت الدولة قد أضافت نسبة ١٢٥ ٪ في راتب هؤلاء المستخدمين فأننا نجد من جهة أخرى أن نسبة الزيادة في المعيشة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أي منذ الزيادة الأخيرة في الأجور سنة ٧٣ قد بلغت ٣٦ ٪ .

ونرى نسبة التخصيص هذه تقارب الخمسين بالمائة ٥٠ ٪ .

● ويمكن استخلاص ما يلي :

- أن قرار الزيادة في أجور الموظفين اتخذ لأغراض سياسية ظرفية .

- أن هذه الزيادة تكلف الدولة أقل مما تكلفها

لاتمدام الوازع الوطني لذا البورجوازيين والاستغلاليين والقطاعيين ولكن حينما تقرض على الجماهير الشعبية بطرق الاكراه المعروفة فإن هذه القروض تصل إلى أرقام ضخمة : ١٠٨٠ مليون درهما بالنسبة لقروض الصحراء ، ومعروف أن النظام يلعب على الكلمات لا يدعي أنه فرض فقط بينما هي ضريبة استثنائية لئلا عجزه المالي . - أما الضرائب فإنها تكون هي أيضاً جزءاً كبيراً من موارد الدولة خصوصاً منها الغير المباشرة تلك التي تؤدبها في أغلبها الجماهير الشعبية لأنها تقرض على المواد المعممة الاستهلاك في غالبيتها : النفط والدخان ، النقل ، بعض المواد الغذائية وغير ذلك ، وتقدر الدولة أنها ستحصل على ٢٠٠٠ مليون درهما هذه السنة أي ١٣ ٪ من مجموع مداخيل الدولة . هذا ما تصرح الدولة بأنها ستحصل عليه سنة ٧٧ ، ولكن من خلال الميزانيات السابقة نرى أن الدولة حققت فائضاً على تقديراتها مما يعني أنها لتجهت إلى ائتمان كامل الجماهير عندما لم يستجب حفاؤها في الخارج (الامبريالية والرجعية) لمطالبها من القروض .

ففي سنة ٧٣ حققت فائضاً يقدر بـ ٢٤٦ مليون درهما وفي ١٩٧٤ كان الفائض ٢١١ مليوناً ووصل في ١٩٧٥ إلى ٣٢٩ مليون درهما وقد تمكنت الدولة في الثمان أشهر الأولى من ٧٦ ، من

عند الإعلان عن ميزانية الدولة صرح وزير المالية أن النظام قرر الزيادة في أجور الموظفين ، وقبل الشروع في تحليل هذه العملية نبدي الملاحظات الثلاث التالية :

١ - أن هذا الاجراء جاء في وقت استفطت فيه الازمة الاقتصادية ووصلت إلى درجة أصبحت معها تهدد بالانفجار وفي الوقت الذي جمدت فيه الأجور رغم التصاعد المتفاحش في الاسعار .

٢ - وجاء في ظروف الانتخابات المزيفة لاضفاء طابع ديمقراطي ، على سياسة النظام وكعملية دعائية لمرسحي الدولة « المحايديين » :

٣ - وتقتصر هذه الزيادة على موظفي الدولة . وأن كان العديد من المستخدمين والموظفين الصغار والمتوسطين سيستفيدون منها ، لكن ذلك لا يشكل إلا جزءاً بسيطاً من مجموع المأجورين في بلادنا زيادة على أن الكادحين والفلاحين الصغار وافواج العاطلين لا تمسهم هذه الزيادة .

● الزيادة في الأجور تكلف الدولة أقل من الزيادة في التبذير الإداري :

ستكلف الزيادة ٦٣٠ مليوناً من الدراهم أي ٢٤ ٪ من الزيادة في ميزانية التسيير ، وتكون هذه النسبة أكثر دلالة إذا عرفنا أن الزيادة في المعدات والاموات ستبلغ حوالي ٤٧ ٪ والزيادة في النفقات الطارئة للسلطات ستبلغ ٤٩ ٪ ونرى مع هذا أن الدولة تعتبر الزيادة في أجور موظفين - بمقدار ٢٤٥ ٪ عبئاً ثقيلاً في حين أنها تجد من العادي أن تبلغ الزيادة في التبذير بنسبة ٥٣ ٪ .

النسبة من مجموع المخصصات	مخصصات التسيير	تتأثر
٥٩ ٪	٦٢ ٪	٪
٢٤ ٪	٨ ٪	٪
١٧ ٪	٣٠ ٪	٪

- بالنسبة لتصدير الخيرات فقد اثبتت السياسة المتبعة في الفوسفات مثلاً ان اختيار الدولة هو في الاساس الحصول على الاموال بآبسط الوسائل دون النظر إلى الرودد المباشر على واقع الجماهير . فاذا كانت الدولة تتوقع سنة ٧٦ تصدير ٢٤ مليون طناً من الفوسفات فإنها لم تعط أي اهتمام لزيادة انتاجية الاراضي الفلاحية المغربية نفسها باستعمال الاسمدة . ولم تتمكن الدولة سنة ٧٦ من تصدير ٢٤ مليون طن القدرة ، وصدرت فقط ١٣ مليوناً نتيجة تحكم الامبريالية الامريكية خاصة على السوق الدولية ولخضوع النظام المغربي لها مع انه اول مصدر للفوسفات في العالم .

وأما المعادن الأخرى فلا يزال عليها ضغط شديد مما قد يؤدي إلى إفنائها . وفي هذا المجال أيضاً لا تفكر الدولة في استخدام هذه الخيرات في تصنيع البلاد إذا استثنينا مشروع مركب الصلب والحديد في الناظور والذي كان مقرراً في التصميم الخماسي الأول (٥٨ - ٦٣) . ويشكل استخراج المعادن الميدان الوحيد في الاقتصاد المغربي الذي يفوق ما ينجز فيه ما كان مقدراً من قبل خصوصاً من طرف الشركات الخاصة والنصف العمومية حيث بلغت في التصميم المنصرم (٦٨ - ٧٢) مثلاً ، نسبة استخراج معدن الانتيموان ١٤٥ ٪ ومعدن الكوبالت ١٥٩ ٪ مما كان مقدراً .

- تكون القروض الأجنبية في الميزانية الحالية ٣٨ ٪ من موارد الدولة (أي ٦٧٠٠ مليون درهما) إلا أن الدول التي يعتمد عليها النظام في مساعداته وهي في أغلبها من حلفائه الامبرياليين والرجعيين من دول النفط ، لا تفي بوعودها رغم ولاء النظام لها وفتح جميع المجالات امامها لاستغلال البلاد .

وتشكل القروض الأجنبية وسيلة لربط المغرب بالفلك الامبريالي وأكثر من ذلك خطراً على وضعية الجماهير الكادحة والبلاد في المدى المتوسط والبعيد حين ستبدأ الدولة في أرجاعها خصوصاً وأن هذه القروض كما رأينا لا تستعمل في المجالات المثمرة .

أما القروض الداخلية فهي غالباً ما تتشغل وذلك

الزيادة في التبذير .

● استمرار تدهور الحالة المعيشية لاوسع الجماهير الكادحة :

لقد بلغت الزيادة في الاسعار في الثلاث سنوات الاخيرة ٣٦ ٪ ، وهذا ليس راجع فقط لغلاء المواد المستوردة - مع أن الاستيراد المتزايد ناتج عن اختيار التبعية للامبريالية - بل هو

راجع ايضا الى تخفيض النظم لاعتمادات صندوق المقاص اي الاعتمادات المخصصة لكي تسهل على الجماهير الحصول على الموادالاساسية كالذئيق والقمح والسكر وغير ذلك

- انها زيادة زمنية بالنسبة للمستخدمين وصغار المظفين فهي تعادل تقريبا ثلث الزيادة في الاسعار .

- ان الحالة المعيشية للجماهير الكادحة مستمرة في التدهور باستمرار الغلاء وضآلة الزيادة في الاجور واقتصارها على فئات قليلة بالنسبة لمجموع الجماهير الكادحة .

- ان الدولة تتخلى شيئا فشيئا عن واجباتها في محاربة الغلاء وحماية المواطنين من المضاربات .

دليل المناضل : ميزانية الدولة .

حزم وانضباط لمواجهة استفزازات اليمين المتطرف .

امام التطورات السياسية التي تشهدها اسبانيا ، وامام المكتسبات التي يحققها النضال الجماهيري . فان الرجعية والفاشية لم تقف مكتوفة الايدي ، بل لجأت الى اعمال التخريب والغامرة ، محاولة عرقلة التقدم نحو تحقيق مطامح الجماهير في ديموقراطية حقة ، معبرة في نفس الوقت عن تخلفها السياسي ، وعجزها التام على ادراك طبيعة المرحلة التاريخية التي تجتازها البلاد .

وهكذا قامت بعض المنظمات الفاشية باستفزازات دنيئة تجلت في اغتيال عدد من التقدميين والديمقراطيين وضمنهم خمسة محامين معروفين بالتزامهم في الدفاع عن المناضلين النقابيين .

اما عملية اختطاف رئيس مجلس الاعلى للقضاء العسكري فان حقيقتها قد اتضحت للجميع وهي محاولة اقحام الجيش في الصراع ضد التقدميين . وفي نفس الوقت العمل على تميع الوضع وخلق مسلسل من الاغتيالات والاختطاف والتصفيات على غرار ما جرى ويجري في الارجنتين .

وامام هذه الاستفزازات المتكررة كان جواب الحركة التقدمية حازما ومسؤولا حيث جندت الجماهير للتبديد بالفاشية في جو من الانضباط والوعي الناضج .

وهكذا عرفت مدريد اكبر تظاهرة سياسية منذ الحرب الاهلية ، بمناسبة جنازة المحامين التقدميين حيث تجند عشرات الآلاف من المواطنين في مظاهرة صاخبة ، عبرت من خلالها الحركة التقدمية على قدرتها على مواجهة الاستفزاز بروح عالية من المسؤولية .

وفي نفس الوقت توقف عشرات آلاف العمال عن الشغل ، احتجاجا على الاعمال الاجرامية في اطار التنسيق والتعاون في المجالات اليمينية ، وشمل هذا الاضراب كل من مدريد وبرشلونة وبلباو

والجدير بالذكر ان استفزازات الفاشية لم تكن لتتال من استمرارية النضال الجماهيري ، بل ان الحركة التقدمية قد عبرت عن صمودها وقوتها وعزمها على فرض مطالبها الديموقراطية المشروعة .

وفي هذا الاطار عمت المظاهرات الشعبية كل من مدريد التي عرفت اكبر مظاهرة منذ سنة ، وبرشلونة وبلباو ، يوم ٢٣ يناير الماضي ، كما سبقتها مظاهرة ضمن آلاف المواطنين في بلاد الباسك يوم ١٦ يناير .

ولقد تركزت الشعارات والمطالب حول اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والشريعة لكل الاحزاب التقدمية .

لاية مقاييس تحدد الاسبقيات ، واهمية كل قطاع على حدة .

من الجديهي ان طبيعة الدولة هي التي تتحكم في ذلك .

ففي المغرب مثلا فان مصاريف وزارة الداخلية تحتل جزءا اساسيا ، حيث يسخر جلها لتمويل اجهزة القمع من بوليس ووحدات مسلحة خاصة ، وقوات احتياطية . . . الخ .

ان هذه الاجهزة كلها تعتبرها الدولة وسيلة لحماية سيطرة الاقلية الحاكمة وضمان استثمارها .

اما بالنسبة للتجهيز والاستثمار فنرى انهما مسخران لخدمة مصالح البورجوازية الكومبرادورية والشركات الاحتكارية العالمية التي تحقق ارباحا طائلة عن طريق انجاز العمليات التجارية والتجهيزات (السدود مثلا) التي لا تعود بأي نفع على الطبقات الشعبية .

وفيما يخص بعض المصاريف ذات الطابع الاجتماعي فانها لا تتال في المغرب الا جزءا ضئيلا من الميزانية العمة (١٧ ٪ بالنسبة لسنة ٧٧) .

ان هذه المصاريف تخضع عامة لميزان القوى داخل المجتمع حيث تضعف مع ضعف النضال الجماهيري وتقوى مع قوتها ، كما تخضع ايضا للحاجيات الذاتية ، الاقتصادية والاجتماعية للنظام القائم ، ولضرورات بقائه واستمراره .

نرى من كل هذا ان مسألة الميزانية تخضع في نهاية الامر لاختيار سياسي محض . فمن خلالها تتمكن الدولة من التأثير المباشر على توزيع المداخل والثروات ، كما يمكنها التأثير في ميزان القوى داخل المجتمع باضعاف مداخل طبقات لصالح اخرى او العكس . وبالتالي فان طبيعة الميزانية مرتبطة بطبيعة الدولة .

فان كانت هذه الاخيرة ديموقراطية ، يتمكن ممثلي الشعب وقواه المنتجة من خدمة مصالح الجماهير عن طريق اعطاء الاسبقية لحاجياتها ومنع نفوذ وسيطرة المستغلين .

اما اذا كانت اوطوقراطية فيكون الامر مثلما هو عليه الآن في المغرب .

ان تحديد الميزانية هي عملية تقوم بمقتضاها الدولة بوضع مشروع مداخلها ومصاريفها لمدة سنة .

● فتكون اغلب المداخل بالنسبة للبلاد التي تسيطر فيها الرأسمالية من الضرائب بمختلف اصنافها :

- الضرائب الفردية المباشرة عن طريق الرواتب ، والغير مباشرة عن طريق المواد الاستهلاكية .

- الضرائب على الاملاك العقارية ، وارباح الشركات الصناعية والتجارية ، وعلى المنتج الفلاحي .

- الضرائب الجمركية وغيرها .

والى جانب هذه المداخل ، فان الدولة كمؤسسة تقوم بنشاط اقتصادي متنوع نذكر منه القيام بالخدمات العامة ، والتجارة في بعض المواد ، كما تقوم ببعض العمليات النقدية كالقرض مثلا . والجدير بالذكر ايضا ان الدولة الرأسمالية تكون في اغلب الحالات مالكة لجزء مهم من وسائل الانتاج على شكل مؤسسات اقتصادية مؤمنة او تلك التي تشارك فيها بقسط من الاسهم . (في المغرب مثلا : الفسفاط واغلبية المناجم الاخرى ، مصانع السكر والتبغ ، السكك الحديدية ، الارض الفلاحية ، السدود . . .)

وان من مجمل هذه الانشطة الاقتصادية والنقدية تعود على الدولة بارباح تعتبر جزءا من مداخل الميزانية .

● اما المصاريف فتتوزع عامة الى قطاعات اساسية .

- مصاريف الدفاع الوطني .

- مصاريف اجهزة «الامن» الداخلي والجهاز الاداري .

- مصاريف التجهيز والاستثمار التي تخصص للخدمات العامة .

- المصاريف ذات الطابع الاجتماعي : التعليم والصحة والانسكان . . . الخ .

والسؤال هو كيف توزع هذه المصاريف ووفقا

نضال الجماهير الاسبانية - تتمة -

- ان هذه الحلول المرحلية لم تشكل في اي من المراحل عرقلة للنضال الجماهيري المتعدد الاشكال ، ولم تخضعه يوما لما نطق « السلم الاجتماعي » ، بل على العكس من ذلك فان هذه الحلول لم تحقق الا بواسطة النضال الجماهيري ، وشكلت في نفس الوقت حافزا ديناميكيا له ، حيث ان تحقيق المكتسبات قد

تمت من خلال وضع اهداف مرحلية بالنسبة لكل مرحلة مرحلة ، والعمل على تجنيد الجماهير من اجلها ، ومخاطبتها بكل وضوح بوضع كل معطيات الصراع علانية وفي واضحة النهار . ولقد شكل كل هذا ناكيتكا صحيحا في اطار استراتيجي واضحة .

تحول جوهري في طبيعة النظام المصري (٢)

مظاهرات العمال بالقاهرة في يناير ١٩٧٢ -
عمال حلوان في يناير ١٩٧٢ -
الاضراب العام لعمال المواصلات بعد انتخاب
السادات بنسبة ٩٩.٩٩٪ ، والذي شل التحرك
في القاهرة .

الانتفاضة : ادانة للنظام القائم

في عهد ناصر والتي كانت تنتبه في كل ازمة ، الى
ضرورة تعميق النضال ضد الامبريالية والرجعية
فبعد هزيمة ١٩٦٧ ، اتجهت القيادة الى ضرب
مراكز القوى الرجعية في الجيش وخارجه والى بناء
التنظيم ، بالاضافة الى تمتين العلاقات مع الاتحاد
السوفياتي . ويجدر بالذكر في هذا المجال ان
جمال عبد الناصر واجه المظاهرات الطلابية
التي شهدتها مصر غداة ١٩٦٧ ، بالحوار بينما
يلجأ النظام احيالي الى التقتيل والاعتقالات
الواسعة بل والاستغاثة بالرجعية والامبريالية .
لقد اتضح ان الامبريالية والرجعية لا ترغبان
في حل ولو جزئيا من المشاكل الاقتصادية
المصرية ، بل اكثر من ذلك يضغطون على النظام
المصري لتحقيق المزيد من الضمانات - مثل
ضرب القطاع العام لصالح القطاع الخاص - حتى
يتمكنوا من استغلال الوضعية لصالحهم أكثر ما
يمكن .

ويمكن القول ، دون التقليل من شجاعة الجندي
المصري وبسالته ودون الاستهانة بتضحيات
الشعب المصري ، ان العبور لم يكن في نهاية الامر
سوى عبور الامبريالية والرجعية لتدجين الشعب
المصري .

ان الخلاصة الرئيسية من الاحداث تكمن في ان
الشعب المصري والشعوب العربية عامة لا يمكنها
الوقوف موقف المتفرج من الانظمة العميلة المتمادية
في سياستها اللاشعبية اللاديموقراطية والتي لا
تنتفك توجه الضربا للمقاومة الفلسطينية بشكل
خاص . ان هذه الاحداث تخلق نفسا جديدا في
الساحة العربية وتضفي على الصورة القاتمة اشعاعا
يفرض على الحركة التقدمية المزيد من الصمود والعزم .

واذا كانت ادانة نظام السادات ادانة شاملة
دوليا وعربيا ، فان ادانة الشعب المصري لهذا
النظام من خلال الاحداث الاخيرة ، لهي الحاسمة
وهي الاهم .

ولقد جاءت الاحداث الاخيرة لتحكم على سياسة
النظام بالافلاس ، وتجدر الاشارة هنا الى انها
صادفت ذكرى ميلاد جمال عبد الناصر ، كما
رفعت صورته في المظاهرات . ان الاتجاه الذي
سارت فيه الاحداث يوضح - بما لا يدع مجالا
للدعاية المسمومة التي يطلقها النظام - مضمونها
وابعادها الحقيقية اي ادانة النظام ورفض مطلق
لسياسته .

فالهجوم على دار صحيفة الاخبار التي يديرها
كل من مصطفى وعلي أمين والمعروفان باغراقهم في
العمالة خاصة الاول الذي سبق ان حوكم بتهمة
التعامل مع المخابرات الامريكية قبل ان يشملته
السادات بعفوه ورضاه ، والتوجه الى اجهزة
الاعلام بمختلسف مرافقها . كل ذلك
ادانة لهذه الاجهزة التي تقوم بدور التضييق
والتهليل لسياسة الانفتاح وتدنيد في نفس الوقت
باحتمار هذه الاجهزة لصالح النظام .

ثم ان احراق صور السادات والتوجه الى
منزله ومنزل رئيس الحكومة ممدوح سالم يشكلان
ادانة للنظام واستنكارا لسياسته وممارساته
ورفض لاساليبه القمعية وخنق الحريات كما يدل
على ذلك التوجه الى مراكز الشرطة .
كما ان احراق وتحطيم مظاهر اليسر والثراء
الفاحش لها دلالتها العميقة .

كل هذه الوقائع تذكر بشكل كبير باحداث مارس
١٩٦٥ بالمغرب ، حيث خرجت الجماهير الى
الشوارع في الدار البيضاء لتعبر عن سخطها
وطعنها في مشروعية النظام الرجعي المغربي ، كما
عاشت نفس الاحداث في فترات مختلفة عدة اقطار
عربية كالاردن وتونس ولبنان .

وكما واجه النظام الرجعي في المغرب مظاهرات
١٩٦٥ ، واجه النظام المصري الاحداث الاخيرة
بالقمع الدموي مستخدما في ذلك الجيش ولاول مرة
منذ ١٩٥٢ .

ان مواجهة السخط الشعبي بالقمع الدموي ،
يختلف عن الاسلوب الذي نهجته القيادة المصرية

ان الاحداث التي شهدتها مصر منذ ١٨ يناير ،
جاءت لتعطي موقف الشعب المصري من سياسة
النظام . ولقد انطلقت هذه الاحداث لتعلن رفض
الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وطلبة ،
لمشروع قرار حكومي للقاضي بالغاء الاعتمادات
المخصصة لتسهيل اقتناء المواد الاساسية خاصة
الارز والسكر ، هذه الاعتمادات التي كانت تسمح
للجماهير بالاستمرار في العيش . ومن المعلوم ان
الاسعار عرفت زيادة متفاحشة وصلت الى ٥٠٪ ،
في حين ان الاجرة الشهرية الدنيا لا تتجاوز اثنا
عشر جنيها مصريا (اي ما يعادل ١٢٠ درهما)
والجدير بالذكر ان عملية الغاء الاعتمادات قد جاءت
بالاساس لترضية امراء البترول وتشجيعهم على
استثمار اموالهم بمصر ، خاصة وأن وعود النظام
حول تجاوز الازمة الاقتصادية وتحسين الوضع
العائشي للجماهير باعتماد على ما يسمى
« بالانفتاح الاقتصادي » لم يتحقق منها شيئا .

جنور الازمة : الردة الرجعية

ولقد تناولت الجريدة في عددها السابق سياسة
النظام المصري والتحويلات التي طرأت عليه هذه
السياسة التي لم تكن في نهاية الامر سوى
المساومة بعشرين سنة من النضال الوطني وباسم
« التصحيح » ، ولم تكن نتيجتها الا تفتير
الشعب المصري وتدهور وضعه ومستواه المعيشي
كل هذا في ظل سياسة « الانفتاح » التي أدت
الى انتعاش السماسرة وأعيان الريف والتي فتحت
امامهم الابواب لنهب واستنزاف طاقات الجماهير
الشعبية مما ادى الى توسيع الهوة بين هذه الفئات
الاستغلالية وأوسع الجماهير الكالحة وبالتالي
الى تمايز طبقي واضح .

ولم يتوان النظام عن استعمال كل الوسائل
والاساليب الديماغوجية التضييقية لتبرير سياسته
هذه ، مستعملا في ذلك اجهزة الاعلام واقطاب
الرجعية الذين ظهروا من جديد على الساحة ليث
دعائياتهم وحملاتهم المسمومة . في نفس الوقت
الذي يحاول فيه الحكم الهاء الجماهير المحرومة
بشكليات ومهازل « ديموقراطية » بعد ان قننها
بشكل يخدم مصالحه .

ان « ثورة التصحيح » التي دشنها السادات في
١٥ ماي ١٩٧١ ، كانت في الحقيقة والواقع ، طعنا
للتجربة الناصرية وضربا لمحاولة البناء التنظيمي
هذه المحاولة التي فرضت نفسها كخلاصة لتجربة
سنوات . فالملاحظ على كسل المستويات ان
« التصحيح » كان تراجعا واضحا وصريحا عن
مكتسبات ومنجزات عشرين سنة من النضال
الوطني وبالتالي ربط مصر اقتصاديا وسياسيا
بالرجعية العربية والامبريالية .

ان الشعب المصري لم يقف مكتوف الايدي
امام هذه السياسة ويتجلى ذلك من خلال
النضالات المتعددة التي خاضتها الجماهير ، خاصة
العمال والطلبة ، ومن بين هذه النضالات :

- الحوادث التي شهدتها قرى أبو كبير وقمشيش
في ماي ١٩٧١ .
- نضالات طلبة جامعة القاهرة في ديسمبر
١٩٧٢ .

بيان من الناضلين المصريين بفرنسا

أصدر تجمع الوطنيين الديموقراطيين
المصريين بفرنسا بيانا هاما يوم ٢٣ يناير
١٩٧٧ بباريس حول مظاهرات العمال والطلبة
والجماهير الشعبية التي شهدتها مصر مؤخرا .
وبعد ان وضع البيان ان هذه المظاهرات عبرت
عن رفض الشعب المصري لسياسة النظام
الاقتصادية المسماة « بسياسة الانفتاح » ،
وفضحت مسؤولية النظام في التفتير المتصاعد
للجماهير وبطلان مزاعمه « الديموقراطية » ،
تطرق البيان الى غلاء المعيشة ورفض الجماهير

للوصاية الاجنبية على الاقتصاد الوطني وتمردا
على الفئات الطفيلية المحظوظة التي تغتني على
حسابها ، وتشبثها بالدفاع عن القطاع العام
المؤمم الذي يشكل مكسبا هاما في النضال من
اجل الاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .
وقد أكد تجمع الوطنيين الديموقراطيين
احتجاجهم الشديد على تدخل الجيش وعلى
القمع الدموي وطالب باطلاق سراح كل من
اعتقل خلال او بعد المظاهرات وبضرورة رفع
حالة الحصار . كما طالب باحترام حق التظاهر
والاضراب وحرية التعبير والتنظيم . ودعى
التجمع كل الديموقراطيين في العالم لمساندة
نضال الشعب المصري .



لتوحيد الكفاح المشترك بين كافة التنظيمات السياسية المتواجدة في اقطار المغرب العربي . وتكللت جهوده بانشاء « لجنة تحرير المغرب العربي » التي كان يترأسها والمنبثقة عن مؤتمر حضره جميع ممثلي الاحزاب من المغرب والجزائر وتونس . وصدر عن المؤتمر ميثاقا يتضمن اهدافا للجنة من ضمنها :

« ضرورة وقوف اقطار المغرب العربي جبهة واحدة عند حدوث الازمات في اي قطر » .

« العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في اقطار المغرب وتوجيهها توجيها قوميا » .

وبعد انتهاء المؤتمر اصدر البطل عبد الكريم الخطابي بياننا سياسيا باسم لجنة تحرير المغرب العربي يؤكد فيه على ضرورة النضال المشترك ضد الاستعمار وعلى صعيد المنطقة ككل ومن ضمن ما ورد فيه :

« الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة اقطاره الثلاثة « تونس - المغرب - الجزائر » .

« لا مفاوضات مع الاستعمار في الجزئيات ضمن النظام الحالي » .

« حصول قطر من الاقطار الثلاثة على استقلاله التام ، لا يسقط على اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير الشعبين » .

وهكذا يتضح جليا من خلال مواقفه وممارسته تشبته بالخط الوحدوي ضمن النضال المشترك للشعوب ضد الاستعمار ، ولقد كانت مواقفه واضحة وصريحة عندما بدأ الاستعمار الفرنسي في فتح مفاوضات مع كل من تونس والمغرب ، حيث اعتبرها تخاذل عن تتيمم التحرير فاستنكر وادان الاتفاقية التونسية ، ومحادثات « آيفيان » ، ومفاوضات « اكس ليجان » التي علق عليها بقوله « لن يتمخض عنها الا منح استقلال صوري لمغرب » .

لهذا كان يعتبر باستمرار ان المغرب لا يزال تحت قبضة الاستعمار ما دامت اجزاء التراب الوطني قيد الاحتلال ، وما دامت هناك قواعد اجنبية على الجزء المستقل صوريا ، ومن هنا جاء تصنيفه للنظام في المغرب بأنه عميل ، وخادم مطيع للاستعمار الجديد ، ومن هنا ايضا رفضه للعودة لارض الوطن .

وكان موقفه من الدستور الذي طرح للاستفتاء الشعبي سنة ١٩٦٢ ، حيث اعتبره تزييف للارادة الشعبية ووسيلة الغرض فرض مشروعية النظام على الجماهير .

في السادس من فبراير ١٩٦٢ ، توفي البطل المغربي محمد بن عبد الكريم الخطابي في بيته بالقاهرة ، دون ان يرى بلاده منذ ان غادرها في سبتمبر ١٩٢٦ ، اثر انتكاسة الثورة الريفية امام الجيوش الاسبانية والفرنسية بمؤازرة وتزكية النظام الاقطاعي الذي دخل في تحالف مع القوات الاستعمارية من اجل اسقاط التجربة الثورية في شمال المغرب .

وقد رفض البطل المغربي ايام حياته ، الانتقال الى وطنه اثر الاستقلال الصوري ، كما رفض في وصيته نقل جثمانه ليدفن في المغرب ، الا بعد تحرير صحرائه الغربية وكل من سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ، وجلاء آخر جندي اجنبي على ارض الوطن ، معتبرا النظام القائم امتدادا للاستعمار وعميلا للاستعمار الجديد .

واذ نحى ذكرى وفاته الرابعة عشرة لا يسعنا الا ان نذكر ببعض المبادئ والاسس التي رسمت خطا واضحا في حياته النضالية ، وظلت ممارسته ضمن هذا الخط السياسي الواضح ، دون ان تفال منه الاحداث ، وسنوات المنفى والغربة ، انطلاقا من نكران الذات ، على حساب تثبيت المبادئ والاهداف التي ناضل من اجلها .

خيانة النظام واندلاع الثورة الريفية

امام تخاذل النظام الاقطاعي ، بتوقيعه عهد الحماية سنة ١٩١٢ ، الذي يقضي بتقسيم البلاد بين الاستعماريين الفرنسي والاسباني . نظمت الجماهير مقاومات شعبية ضد قوات الغزو كان اشدها ضراوة مقاومة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي ، ومقاومة الاطلس المتوسط بقيادة موحا اوحمو الزباني ، ومقاومة الجنوب بقيادة الشيخ ماء العينين . كل هذه الثورات ربطت في نضالها التحرري الاستعمار بالنظام الاقطاعي .

وقد استطاعت ثورة الريف الصمود امام القوات الغازية ، وتجاوز صيتها الحدود الوطنية ، وكانت مواكبة للثورة الروسية ، وهي تعتبر اول ثورة شعبية في البلدان المستعمرة اثر المد الاستعماري الكاسح عقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى .

ولقد استفاد البطل الخطابي من انتصاره في معركة انوال التي اهتمته تجنيد الشعب وتعبئته باعتباره اداة الحقيقية للتحرير ، وذلك بفتح آفاق الوعي والتطور امامه ، والقضاء على التركيب القبلي والعشائري بوضع مؤسسات ديمقراطية تخدم مصالح الجماهير وفي هذا الاطار اعلن عن تاسيس حكومة وطنية سهرت على ارساء :

- مجلسا للنواب .
- دستورا وضعته الجمعية العمومية .
- نظاما ديمقراطيا للضرائب .
- توزيع الارض لمن يخدمها .

ولقد ادرك قائد الثورة الريفية منذ البدايات ، ان النظام الاقطاعي والاستعمار لا يمكن فصل النضال ضدهما ، فاعتبر النظام القائم تعطيية ومتمم حقيقي للاستعمار ، ومن هذا المنطلق جاء الاعلان عن تاسيس الجمهورية ، بواسطة النضال الشعبي ، كنظام ينطلق من الريف ليعم كافة الوطن . ولم تكن لديه نوايا انفصالية ، حيث كان باستمرار ينسق مع العناصر الوطنية في الجنوب ، ومع الحركة الوطنية في الجزائر ، لايجاد صيغ العمل المشترك ضد الاستعمار وعملائه . وقد تجلى هذا الاق للوحدوي في الميثاق القومي الذي وضعته الثورة الريفية ، والذي يعتبر المثل الاعلى ودليلا يقود الجماهير في نضالها ، اذ ينص احد بنوده على « عدم الاعتراف باية معاهدة لها مساس بحقوق البلاد الغربية وبخاصة معاهدة ١٩١٢ » .

توحيد المغرب العربي

في سنة ١٩٤٧ التجأ البطل الخطابي الى مصر بعد ان قضى احدى وعشرين سنة في جزيرة « لاريونيون » ومن مصر عمل على تجميع القوى

نعتذر من جديد لقراء واصدقاء « الاختيار الثوري » عن هذا التأخير الناجم عن ظروف الطبع الخارجة عن ارادتنا ، ونتمنى ان تتحسن هذه الظروف في اقرب الآجال .